

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي بشأن امتداد المشروع رقم ١٧ لتوطين البدو بالساحل الشمالى الغربى والموقعة بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧ بالقاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

قرر :

مادة ١ - ووفق على الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي بشأن امتداد المشروع رقم ١٧ لتوطين البدو بالساحل الشمالى الغربى والموقعة بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧ بالقاهرة وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

مادة ٢ - تعفى جميع السلع والمهمات والأصناف الواردة تنفيذا للاتفاقية من أية رسوم إستيراد أو ضرائب أو رسوم أو عوائد أو تمغات من أى نوع كان وذلك طبقا ونى الحدود الواردة بهذه الاتفاقية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ المحرم سنة ١٣٨٨ (٣ أبريل سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

اتفاقية

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي بخصوص توطين البدو بالساحل الشمالى الغربى (امتداد المشروع رقم ١٧)

حيث إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (المشار إليها فيما بعد باسم الحكومة) قد قامت بطلب معونة برنامج الغذاء العالمي (المشار إليه فيما بعد باسم البرنامج) بغرض إمتداد الاتفاقية الخاصة بتوطين البدو بمنطقة الساحل الشمالى الغربى .

وحيث إن برنامج الغذاء العالمي قد وافق على تقديم هذه المعونة ؛ ولذا فإن الحكومة والبرنامج - رغبة منها فى التعاون المتبادل لتنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه فقد اتفقا على الآتى :

(المادة الأولى)

الغرض من المشروع ووصفه :

إن الغرض من إمتداد المشروع رقم ١٧ الذى يتم تنفيذه بالفعل هو تقديم أغذية للإسهام فى مجهودات للتوسع الزراعى وتحسين الأراضى وحفظ المياه والتربة والتوطين التى يقوم المشروع بجزء منها فى منطقة الساحل الشمالى الغربى الواقعة بين الإسكندرية والحدود الليبية بطريق الجهود الذاتية .

يقدم برنامج الغذاء العالمي معونة غذائية يبلغ مجموعها ٩ ملايين وجبة لمدة ٥ سنوات للفئات التالية من المتفعين :

(١) المستوطنين الذين يمارسون الإنتاج الزراعى وهؤلاء يجرى إختيارهم على أساس ما حققوه من أعمال أثناء فترة المشروع الحالى وبناء على رغبتهم فى الاستيطان . وسوف يقدم برنامج الغذاء العالمي أغذية المعونة للمستوطنين ولأسرهم لمدة ستة شهور سنويا خلال ٥ سنوات من بداية إمتداد المشروع .

ويشترط أن تتوافر فى المتفعين الشروط التالية :

١ - أن يكونوا قاطنين بزراعة ثلاثة أفدنة على الأقل بمحاصيل جديدة (بحيث لا يقل إنتاج الفدان الواحد من أشجار التين أو اللوز أو الزيتون عن ٣٠ شجرة أو أى عدد توصى به الحكومة) ويكون عمر الأشجار أقل من خمس سنوات - والأبتملكون أكثر من عشرة أفدنة من أشجار الفاكهة أو أكثر من ٤٠٠ شجرة يزيد عمر كل منها على الخمس سنوات .

٢ - ألا يزيد ما يملكونه من الثروة الحيوانية على ٣٠ رأس غنم وماعز بالقة بحيث لا يزيد عدد الماعز فيها عن نصف هذا الرقم فى السنتين الأوليين ولا يزيد عن ثلث هذا الرقم فى السنوات الثلاث الأخرى من الاتفاقية .

٣ - أن يكونوا أعضاء فى جمعية تعاونية معترف بها رسمياً .

٤ - أن يكون لديهم مروحة هواء تعمل بكفاءة أو مصدر ملائم وكاف للمياه ويجب ألا تكون هناك مروحة معطلة لأكثر من شهر .

وسوف تسلم الأغذية للمتفعين بسعر اسمى يوازى ٢٥ ٪ من السعر الحلى للمواد المماثلة لها أو لمواد من نفس نوعها ويتفق على هذا السعر بين مدير المشروع والضابط للمقيم للمشروع ؛

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(أ) يقوم برنامج الغذاء العالمي بتقديم المواد التالية للحكومة في موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس بحيث لا تزيد عن الكميات الموضحة قرين اسم كل منها وباحتمال تكلفة حوالى ٨٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي (مشملة على نولون الشحن والتأمين والمراجعة والاشراف المحلى) .

٣٦٠٠ -	طن منرى	من دقيق القمح
٩٠ -	" "	من السكر
٩٠ -	" "	من الفواكه المجففة
١٨٠ -	" "	من زيت الطعام
١٨٠ -	" "	من اللبن الخبض
١٠,٨ -	" "	من الشاي

(ب) تقدم السلع المذكورة أعلاه على دفعات حسب الاحتياجات البخارية للمشروع ويتم شحن أول دفعة في أقرب فرصة بعد إخطار البرنامج باتخاذ الاجراءات التمهيدية اللازمة لاستقبال الشحنة من جانب الحكومة وذلك حسب نص البند ٣ من المادة الثالثة .

وبعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ تشحن المواد الغذائية على دفعات تتوقف على مدى توافرها .

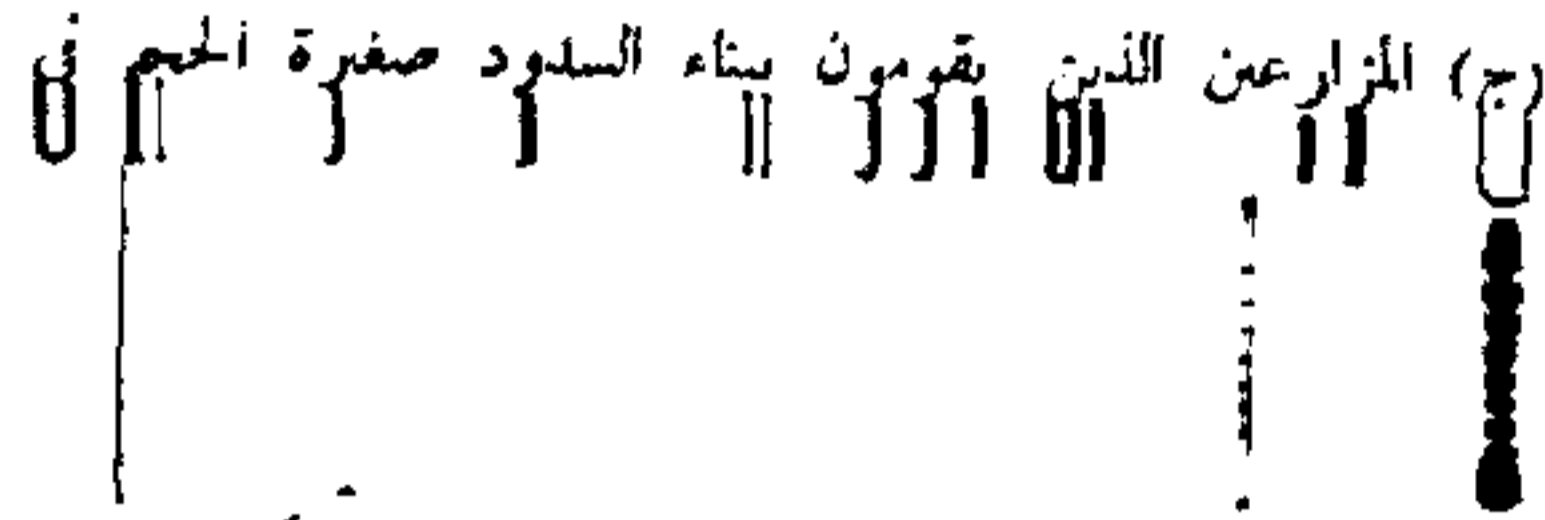
(ج) يقوم البرنامج بعمل ترتيبات التأمين الكافية لتغطية جميع شحنات المواد الغذائية حتى موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس ويقوم بمقاصة أصحاب بواخر الشحن بناء على تقرير يقدم إليه من المراجع المعين من قبل البرنامج ويتم تسليم مواد المعونة بصورة سليمة وعند حدوث خسائر أو تلفيات أثناء عمليات الشحن يتعين على البرنامج أن يقوم بتعويض المواد التالفة أو الفاقد بقلر الامكان .

(د) يتولى البرنامج إخطار الحكومة كلما أمكن ذلك بالتطورات الخاصة بتقديم المواد .

٢ - الخدمات الخاصة بالاشراف والتوجيه :

يقوم البرنامج بتعيين ضابط مقيم للمشروع لتقديم المساعدات والمشورة للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى فى الاشراف على تداول مواد المعونة وتخزينها ونقلها وتوزيعها .

(ب) العمال الذين يقومون بحفر الآبار وتركيب معدات الطلمبات وتطهير الخزانات الرومانية وإنشاء خزانات أخرى جديدة وإقامة السدود الترابية وسدود التحويل وتحسين وإنشاء الطرق الزراعية - وينسلم هؤلاء العمال أغذية البرنامج كجزء من أجورهم ولن يقل الأجر التقدي لهم عن ٥٠٪ من معدل الأجر الحالية بمنطقة المشروع . وسوف تعطى أولوية لتنفيذ عمليات حفر الآبار فى مناطق الرعى التى يقل فيها الاستفادة من النباتات بسبب التباعد بين نقط الرى والشرب (٤٥-٦٠ ك من الساحل) وبهذا يمكن إبعاد الحيوانات عن مناطق الرعى من الخائز التى يوجد بها نقط الرى والشرب الحالية .



(ج) المزارعين الذين يقومون ببناء السدود صغيرة الحجم فى الوديان صغيرة المساحة بطريقة الجهود الذاتية ويكون توزيع الأغذية بالنسبة هؤلاء المزارعين على أساس نصيب الأسرة الواحدة لكل عامل يوميا. ويتولى أعمال الاشراف والرقابة الفنية فنيون تعينهم المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى التى ستقوم أيضا بتقدير أيام العمل المطلوبة وسوف يقوم خبير المياه السطحية التابع لبرنامج التنمية (مشروع الصندوق الخاص) بالمعاونة فى توجيه الفنيين المختصين .

ويمكن أيضا تقديم الاغذية إلى المزارعين و/أو المربين الذين يقومون بشتل نباتات الرعى فى مناطق معينة . ويكون المزارع مسئولاً عن إدارة وتسوير النباتات التى يتم إنباتها فى المزرعة وفى هذه الحالة يتم توزيع الاغذية على أساس أيام العسل وعدد العمال المطلوبين بناء على ما يقرره الفنيون بالمؤسسة - أما فى حالة شتل النباتات فى مراعى لا تنتمى إلى مزرعة معينة فان العمال الذين تعينهم الحكومة لهذا الغرض ويحصلون على أنصبة من الاغذية كجزء من أجورهم .

ويقوم المزارعون الذين يمارسون أعمالهم بطريقة الجهود الذاتية بدفع أسعار مواد المعونة على النحو المعمول به بالنسبة للمتفعين المشار إليهم فى الفقرة ١٥٥ بعاليه

(المادة الثانية)

الترامات برنامج الغذاء العالمى :

بالاضافة إلى البنود والشروط التى تم الاتفاق عليها بين الحكومة والبرنامج مما ورد ذكره فى مكان آخر من هذه الاتفاقية يتعهد برنامج الغذاء العالمى بالقيام بالالتزامات المحددة التالية :

٣- تقييم المشروع :

(أ) يجوز للبرنامج أن يقوم بالتعاون مع الحكومة بعمل تقييم أو تقييم للمشروع تتضمن كفاءة عملياته ومدى ما حقته المعونة الغذائية من أغراض المشروع وأثره على المنتجات المحلية وأسواق دقيق القمح والسكر والفواكه المخففة وزيت الطعام واللبن والشاي والسلع المماثلة لها بالجمهورية العربية المتحدة كذلك أثره على التجارة الخارجية للجمهورية في هذه السلع أو السلع المماثلة ، لها ، كما يتضمن أيضا أثر أغذية المعونة على تحسين الحالة الغذائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجمهورية على مدى أطول .

(ب) تسلم الحكومة التقارير النهائية الخاصة بتقييم المشروع لكي تقوم من جانبها باعداد ملاحظاتها وتضمن هذه الملاحظات في التقارير النهائية التي ستقدم بالتالي إلى لجنة الحكومات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة .

(المادة الثالثة)

الالتزامات الحكومة :

بالإضافة إلى البنود والشروط التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة لبرنامج في المادة الأولى وفي مكان آخر من هذه الاتفاقية تتعهد الحكومة بالقيام بالالتزامات المحددة التالية :

١- مسئولية التنفيذ :

(أ) يتخذ المشروع تحت مسئولية الحكومة التي تستخدم مصادرها الخاصة أو أية مصادر أخرى في توفير الأفراد والمباني والمعدات والأجهزة والخدمات ووسائل النقل وتغطية المعروفات الضرورية للمشروع وذلك إلى جانب الالتزام الذي نص عليه في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ليقوم به برنامج الغذاء العالمي :

(ب) تقوم الحكومة بتفويض المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي لتنفيذ المشروع باسمها وتفوض السيد رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة أن يكون حلقة الاتصال بينها وبين البرنامج في الأمور المتعلقة بسياسة المشروع كما تخول للسيد مدير المشروع الاختصاص في الأمور التفصيلية الخاصة بالتنفيذ .

ويكون مدير المشروع مسئولاً عن :

- ١- التوجيه والإشراف على العاملين طول الوقت بالمشروع .
- ٢- اعتماد المبالغ اللازمة للصرف منها من قبل الحكومة على أوجه النشاط المختلفة بالمشروع وتعديل هذه المبالغ عند الطلب .
- ٣- تحديد عدد مرات توزيع مواد المعونة وتوقيتها بالتشاور مع الضابط المقيم للمشروع .
- ٤- اعتماد المبالغ المنصرفة من ١٠٪ من حصيلة البيع وهي النسبة المخصصة للجمعيات التعاونية حسب الوارد بالفقرة «أ» من البند الثاني المادة ٣

- ٥- التشاور مع الضابط المقيم للمشروع والمختصين فيما يتعلق بالتخطيط والإشراف على تنفيذ المشروعات الممولة من حصيلة البيع .
- ٦- التأكد من أهلية المنتفعين وإتخاذ القواعد المنظمة اللازمة كلما كان ذلك ضرورياً .

(ج) تتضمن مسئولية الحكومة تقديم الخدمات التالية :

- ١- الطاقم المطلوب لتنفيذ المشروع وتقديم المعونة الغذائية :

ويتضمن :

مدير للمشروع بعض الوقت .

مدير مشروع مساعد طول الوقت .

مدير أعمال متفرغ للجمعية التعاونية المركزية .

ثلاثة مفتشين لتخزين وتداول مواد المعونة .

عشرة أمناء مخازن .

سنة محاسبين .

عشرة كتبة .

خمسة عشر حارساً :

وذلك بتكلفة إجمالية تعادل ١١٢٥٠٠ دولار أمريكي تقريباً .

٢- التفريغ والتخليص على مواد البرنامج :

في موانئ الإسكندرية وبور سعيد والسويس بتكلفة إجمالية تعادل ٢٤,٠٠٠ دولار أمريكي :

تسلم الحكومة مواد المعونة (سيف) وتوول ملكيتها حسب العرف التجاري المتفق عليه .

٢ - تركيز جهوداتها لنشر خدمات الإرشاد الزراعي بما يتفق وحاجة البدو وذلك بالتعاون الوثيق مع الجمعية التعاونية المركزية وفروعها.

٣ - تنمية الخدمات التعاونية وبخاصة خدمات الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض وتعزيز الجمعية التعاونية المركزية. الخ. وذلك بتعيين مدير أعمال متفرغ وسيولى اهتماما خاصا ببدور الجمعيات التعاونية في توفير تسهيلات نقل وتسويق المحصولات الزراعية والثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني وتقديم الميئدات الحشرية والأسمدة والآلات والقد يلات الخاصة بعصر الزيوت.

٤ - تعزيز الجهاز الفني بالمحطة التجريبية ببرج العرب وبخاصة فيما يتعلق بأهمية الزراعة البستانية في تنمية المنطقة مستقبلا.

٥ - اتخاذ الخطوات اللازمة بين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٢ لزراعة ٣٢٥,٠٠٠ شجرة زيتون في منطقة المشروع.

(٨) بالتعاون مع خبراء الصندوق الخاص تقدم الحكومة للمشروع برنامجا يتضمن نوع ومكان الأعمال المطلوب اعطاؤها أولوية التنفيذ وهي ضمن الأعمال المنوه عنها في البنود ١، ب، ج، د من المادة الأولى.

(و) تقدم الحكومة خطة عمل عن كل سنة تالية توضح فيها عدد الوجبات المخصصة لكل فئة من الفئات الثلاث المذكورة في البنود ١، ب، ج، د من المادة الأولى.

(ز) تتعهد الحكومة باعداد ميزانية خاصة بالالتزامات سالفة الذكر.

٢ - استخدام مواد المعونة :

تقوم الحكومة باستخدام مواد المعونة على النحو التالي :

(١) توزع الأغذية المقلمة من برنامج الغذاء العالمي مرة واحدة كل شهر على الأقل على المستوطنين وعائلاتهم عن طريق الجمعيات التعاونية مقابل ثمن اسمي يعادل ٢٥٪ من السعر المحلي لتبيلاتاها من المواد المحلية وتستخدم حصيلة البيع في زيادة أوجه النشاط في حدود نصوص الاتفاقية ..

وعند شحن مواد المعونة طبقا للشروط الواردة بعقد تأجير باخرة الشحن فان على الحكومة أن تتخذ إجراءات رسوالبخرة وتفرغها في أسرع وقت ممكن بعد وصولها.

وتسلم الحكومة السلع وتوول إليها ملكيتها من على ظهر البخرة ومن كان إستلام مواد المعونة تتحمل الحكومة المصروفات بما يشمل كاتة رسوم الاستيراد والضرائب والرسوم الجمركية وعوائد استخدام الرصيف.

أما رسوم الأرضيات والنقل المتعلقة بتفريغ مواد المعونة التي شحنت بموجب عقد تأجير البخرة فانها تكون على حساب البرنامج.

٣ - تداول مواد المعونة ونقلها (بما يعادل ٧٦٠٠٠ دولار أمريكي) من موانئ الإسكندرية وبور سعيد والسويس إلى مراكز التخزين ومنها إلى نقط التوزيع .

٤ - وجود مخازن مناسبة والتفتيش على عمليات التخزين والمخازن وتوافر المرافق الصحية المخزنية وعدم إصاابة السلع و/ أو معالجتها . (بما يعادل ٢٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي) .

٥ - الأجر التقديري لعامل المشروع (بما يعادل ١٥٥,٠٠٠ دولار أمريكي) وهي لا تقل عن ٥٠٪ من معدل مجموع الأجر المعمول بها في المنطقة .

٦ - تأييث المكتب (بما يعادل ٥,٠٠٠ دولار أمريكي) وذلك بتوفير المعدات والأدوات وخدمات السكرتارية والاتصالات التليفونية الداخلية وتسهيلات النقل لضابط المشروع الذي ورد ذكره في المادة ٢ بند ب .

٧ - التزامات وخدمات أخرى (بما يعادل ١٠٢,٠٠٠ دولارا أمريكي) مثل المعدات والمهمات . الخ . (د) تضطلع الحكومة بالمهام التالية :

١ - تزويد المستوطنين الذين يمارسون الزراعة على نحو ١٠ جاء بالمادة الأولى بند ١١ بالمراوح الهوائية وبشلات التين والزيتون واللوز ونباتات المراعي ، ولا بد أن يرتبط عدد المراوح بكمية المياه المتوفرة وتقوم الحكومة بعمل تحاليل كيميائية دورية على آبار المراوح الهوائية لتتلافى استخدامها أكثر من اللازم والحد من الملوحة المترتبة على ذلك . وسيتصدر تركيب المراوح الهوائية الجديدة على المناطق الجديدة وذلك بواقع مروحة واحدة لكل عشرة أفدنة على الأكثر ويتم تحديد أماكن المراوح الهوائية بناء على نتائج دراسات مشروع الصندوق الخاص في المنطقة .

٤ - تسهيلات لمراقبة المشروع :

تقوم الحكومة بتزويد البرنامج وموظفيه ومستشاريه بالتسهيلات المتعلقة بمراقبة تنفيذ المشروع في كل مراحله .

٥ - معلومات عن المشروع :

(أ) تتولى الحكومة تزويد البرنامج بالمستندات والسجلات والكشوف والتقارير وغيرها من المعلومات التي قد يطلبها فيما يتعلق بتنفيذ المشروع أو وفاء الحكومة بأى من التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية .

(ب) تقييم المشروع :

تقوم الحكومة بعمل سجلات وتقديمها للبرنامج كأساس لتنفيذ عمليات تقييم المشروع ويتبني أن تتضمن هذه السجلات معلومات طبية لحظية تضعها الحكومة بالاشتراك مع البرنامج قبل استخدام مواد المعونة .

(ج) تقارير النجاح :

تقدم المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحاري التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي تقارير ربع سنوية عن تقدم المشروع تتضمن معلومات حسب الوارد بالملحق الموجود في نهاية هذه الاتفاقية وترسل ١٠ نسخ من التقارير الدورية عن طريق الممثل المقيم للبرنامج في الجمهورية العربية المتحدة .

(د) الحسابات :

تعد الحكومة حسابات لمواد البرنامج وتحفظ بها منفصلة عن حسابات المواد الأخرى للمشروع وتزود البرنامج سنويا وعند انتهاء المشروع بالحسابات التي يعتمدها أو يصدق عليها مراجع حسابات الحكومة . وتبين تلك الحسابات الكميات الواردة من كل سلعة وتاريخ الصرف والحجوزات والأرصدة بكل مركز من مراكز التخزين والكمية الموزعة وعدد المتفعين الذين تسلموها - وتبقي بلفظة (سنويا) نهاية كل سنة مالية حكومية .

٦ - استمرار أغراض المشروع :

تستمر الحكومة في متابعة تحقيق الغرض الرئيسي من المشروع بعد انتهاء معونة برنامج الغذاء العالمي .

وتقدم الحكومة اقتراحها باستخدام حصيلة بيع مواد المعونة في نهاية كل سنة مالية للحصول على موافقة البرنامج وتخصص ١٠٪ من حصيلة البيع لتغطية المصروفات الخاصة بالجمعيات التعاونية فيما يتعلق بعمليات توزيع وتخزين مواد المعونة .

(ب) توزيع الأغذية المقدمة من البرنامج مرة واحدة كل شهر على الأقل للعالم الذين يقومون بإنشاء الآبار وتطهير الخزانات الرومانية القديمة وإقامة السدود الترابية والسدود التحويلية وذلك كجزء من أجورهم وعلى ألا تقل الأجور التقديرية عن ٥٠٪ من معدل الأجور المعمول به في المنطقة . وسوف ينتقى الأفراد المعولون بكل أسرة (٤ في المتوسط) أيضا معونة .

(ج) وسيكون المقرّر اليومي للمستوطنين والعمال وأفراد أسرهم (٤ في المتوسط) كالتالي :

نوع السلعة	المقرر اليومي للفرد بالحرام
دقيق القمح	٤٠٠
البن الخفيف الخبيض	٢٠
زيت الطعام	٢٠
الفواكه الحامضة	١٠
السكر	١٠
الشاي (للبالغين فقط)	٣

(د) تتخذ الحكومة الخطوات الكفيلة بمنع بيع أو استبدال مواد المعونة بغير الطريقة المشروعة .

(هـ) يزود المتفعون بالإرشادات والتوجيهات المتعلقة باستخدام مواد المعونة التي لم يعتادوا استخدامها من قبل .

٣ - الاستعداد لبدء المشروع :

بعد الانتهاء من اتخاذ إجراءات الاستعداد لبدء تقديم أغذية المشروع يقوم رئيس مجلس إدارة المؤسسة بإخطار البرنامج بكتابة بالمبالغ التي اعتمدت للمشروع والترتيبات المتروكة عنها بالفقرات ج ، د ، هـ ، و ، ز ، البند ١٥ من هذه المادة وآخر احصائية لعدد المتفعين وكميات السلع المطلوبة تالفة الأولى .

(المادة الرابعة)

التسهيلات والامتيازات والحصانات .

- ١ - توفر الحكومة لموظفي المشروع ومستشاريه ولغيرهم من العاملين الذين يقدمون خدمات للبرنامج التسهيلات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .
- ٢ - نصوص إتفاقية الامتيازات والحصانات الممنوحة لوكالات الأمم المتحدة والمتخصصة تطبقها الحكومة على البرنامج وممتلكاته وأمواله والأصول المملوكة له وموظفيه ومستشاريه .
- ٣ - تعتبر الحكومة مسئولة عن التصرف حيال الدعاوى التي يرفعها طرف ثالث ضد البرنامج أو ضد موظفيه أو مستشاريه أو أى شخص يؤدي خدمات لحساب البرنامج وذلك دون أن يضار البرنامج أو أى من الأشخاص المذكورين بعاليه من جراء وجود دعاوى أو التزامات ناشئة بسبب عمليات تجرى بموجب هذه الإتفاقية وذلك استثناء من الحالات التي يتفق فيها كل من الحكومة والبرنامج على أن هذه الدعاوى أو الالتزامات جاءت نتيجة لإهمال شديد أو سوء سلوك متعمد من جانب هؤلاء الأشخاص كلهم أو بعضهم .

(المادة الخامسة)

أحكام عامة

- ١ - تصح هذه الإتفاقية نافذة المفعول بمجرد التوقيع عليهما من كل من الحكومة والبرنامج .
- (أ) تصح هذه الإتفاقية قابلة للتعديل أو للإلغاء بموجب اتفاق كتابي متبادل بين الطرفين .
- (ب) في حالة اخلال أحد الطرفين بشروط الوفاء بأى من التزاماته في نطاق هذه الإتفاقية فإن للطرف الآخر إما أن يوقف تنفيذ التزاماته بموجب إخطار كتابي إلى الطرف الأول أو ينهى العمل بالإتفاقية في بحر ٦٠ يوما من تاريخ تحرير إخطار للطرف الأول بهذا الخصوص .
- (ج) يتم اتفاق بين الطرفين على طريقة التصرف في مواد المعونة التي تبقى لدى الحكومة بعد نهاية مدة العمل بالإتفاقية أو إنهائها .

٣ - يستمر العمل بالالتزامات الحكومة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذه الإتفاقية بعد انتهاء أو إيقاف العمل بها حسبما أتى به برقم ٢ من هذه المادة إلى الحد الذي يسمح بصفة منتظمة بتجميد العمليات وسحب ممتلكات وأصول وأموال البرنامج وموظفيه والأفراد الذين يؤدون خدمات لحسابه في تنفيذ هذه الإتفاقية .

٤ - أى خلاف يقع بين الحكومة والبرنامج ناشئا عن هذه الإتفاقية أو متعلقا بها ولا يمكن تسويته بالمفاوضات أو بأية وسيلة أخرى متفق عليها يحال إلى التحكيم بناء على طلب أى من الطرفين ويجرى هذا التحكيم في مدينة روما .

ويقوم كل من الطرفين بتعيين أحد المحكمين وإخطاعه على موضوع الخلاف وإخطار الطرف الآخر باسمه وإذا لم ينجح المحكمان في الوصول إلى قرار فانها يقومان بتعيين حكم فيصل في الحال . وإذا حدث خلال ثلاثين يوما من طلب التحكيم أن أيا من الطرفين لم يقم بتعيين حكم من جانبه أو أن المحكمين لم يتوصلا إلى قرار ولم يتفقا على تعيين حكم فيصل فإن لأى من طرفي الخلاف أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين محكم أو حكم فيصل حسبما تقتضى الحال وسوف يتحمل الطرفان مصاريف التحكيم طبقا لما ينص عليه قرار التحكيم . ويلتزم الطرفان بقبول قرار التحكيم باعتباره حكما نهائيا في موضوع الخلاف .

وبناء عليه قام المذكورون بعد بموجب تفويض رسمي معتمد بتوقيع هذه الإتفاقية

في القاهرة بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧ عن ج.ع.م.

التوقيع :

الاسم : الدكتور شفيق الحشن .

الوظيفة : وزير الزراعة .

في القاهرة بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧ عن البرنامج ،

التوقيع :

الاسم : مستر بورما .

الوظيفة : المدير التنفيذي .

- البيانات التي يجب أن يتضمنها تقرير النجاح الربع سنوي بما تم تنفيذه من العمليات خلال الفترة التي يقدم عنها التقرير .
- ١- تقدم المشروع :
- (أ) ملخص مختصر عن موقف المشروع قبل تنفيذ الامتداد (ويمكن أن يقدم هذا الملخص في التقرير الأول فقط) ويتضمن الآتي :
- عدد المستوطنين الذين تم اختيارهم ومناطق الاستيطان .
- أسعار بيع مواد البرنامج المنتظرة مقارنة بالأسعار العادية .
- الأعمال المخطط لتنفيذها بمعونة البرنامج (مع ذكر مواصفاتها الكمية والنوعية وعدد أيام العمل وأولويات التنفيذ) .
- (ب) ملخص مختصر عن الإنجازات التي بدأت ببداية الامتداد .
- (ج) الإنجازات التي تمت منذ التقرير الربع سنوي الأخير متضمنة على الأخص النقاط الآتية :
- ١ - عدد المستوطنين المحدد وعدد المستوطنين الذين أصبح لديهم إكتفاء ذاتي ولم يعودوا يتسلمون مواد المعونة .
- ٢ - إجمالي أيام العمل حتى تاريخه .
- ٣ - الأعمال التي تمت والأعمال التي يجري إنجازها والأعمال المزمع إنجازها في الثلاثة شهور التالية مع ذكر المقاييس الكمية بقدر الامكان وذلك بالنسبة إلى إنشاء الآبار - تطهير الخزانات إقامة سدود ترابية . إقامة سدود تحويلية - وأعمال أخرى تحدد .
- (د) مدى استعداد البدو لتقبل مواد المعونة والوسائل التي اتبعت لتشجيعهم على استخدام السلع التي لم يكونوا قد اعتادوا على تناولها من قبل .
- (هـ) المحصولات التي يقوم المستوطنين بزراعتها ومتوسط الإنتاج .
- (و) القيمة المحلية لتسليم الفرد اليومي والأجور النقدية للعمال ومعدل الأجور المعمول به في المنطقة .
- (ز) المعونة التي تقدمها الحكومة للمستوطنين وتشمل :
- تقديم المضخات المركب عليها مراوح هواء وتقديم الشتلات
- تقديم خدمات الإرشاد .
- الجمعيات التعاونية وأنواعها والانتساب إلى عضويتها ومهامها والخدمات التي تقدمها للمستوطنين .
- عدد ومؤهلات أفراد الطاقم الفني بالمحطة التجريبية .
- (ح) تقدم زراعة أشجار الزيتون .
- (ط) تقدم عمليات تحسين المراعي .
- (ي) الاقترحات المقدمة بخصوص استخدام حصيلة البيع .
- (ك) أية تعليقات أخرى .
- (ب) استلام مواد البرنامج :
- ١ - مكان وتاريخ وصول المواد (يذكر اسم الباكورة) .
- ٢ - كميات وحالة المواد وعبواتها مثل الأكياس والصناديق والصفائح التي تم تسليمها .
- (ج) التوزيع :
- ١ - تفصيلات عن تنظيم عملية التوزيع حتى المستهلك الأخير .
- ٢ - عدد ووقات الأفراد القائمين بعمليات التوزيع .
- ٣ - أماكن مراكز التخزين وأنواعها والسعة التخزينية لكل مركز وعدد نقاط التوزيع (ويمكن ارفاق خريطة توضح مراكز التخزين ونقاط التوزيع) .
- ٤ - وسائل النقل إلى مراكز التخزين ونقاط التوزيع .
- ٥ - تاريخ بداية أول وآخر توزيع لكل نقطة من نقاط التوزيع عن مدة التقرير .
- ٦ - نوع وكميات السلع الموزعة على المتفعين : (أ) المستوطنين (ب) العمال .
- ٧ - النصيب اليومي للفرد .
- ٨ - طريقة وعدد مرات التوزيع .
- ٩ - عدد المتفعين : (أ) المستوطنين (ب) العمال .
- ١٠ - أسعار المواد الموزعة على المستوطنين .
- ١١ - طريقة إستغلال عوائد البيع والحصيلة .
- ١٢ - كميات السلع الموجودة بالمواني ومراكز التوزيع ونقاط التوزيع والترانسيب في نهاية كل ثلاث شهور .
- (د) الرقابة والإشراف :
- ١ - خطوات الرقابة ضد التفتت والخسائر والتلفيات خلال عمليات التفرغ والتخزين في الميناء (إذا تم التخزين في الميناء) وكذا أثناء عمليات النقل .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٠ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بشأن التعديلات الجديدة لترتيبات دفع قيمة البضائع وتصفية حساب المتحصلات بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكاميرون الفيدرالية والموقع في ياوندى بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على الكتاب المتبادل بشأن التعديلات الجديدة لترتيبات دفع قيمة البضائع وتصفية حساب المتحصلات بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكاميرون الفيدرالية والموقع في ياوندى بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر بإسناد الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

ياوندى في ١٩٦٨/٦/٢٥

صاحب السعادة

أتشرف بأن أنبئ إلى سيادتكم تسلم كتابكم بتاريخ اليوم وهذا نصه : « بالإشارة إلى المحادثات التي تمت بتاريخ اليوم - أتشرف بأن أؤيد لسيادتكم ما تم الاتفاق عليه أثناء البحوث - الخاصة بالتعديلات الجديدة لترتيبات دفع قيمة البضائع وتصفية حساب المتحصلات وهو :

١ - إنه بغرض تسهيل سداد قيمة السلع المتبادلة وكذلك المصروفات المتعلقة بها فإن المدفوعات الخاصة بها تم اعتبارا من ١٩٦٨/٨/١٩ بالعملات القابلة للتحويل .

٢ - إن رصيد حساب المتحصلات الذي يظهر بدفاتر كل من البنك المركزي المصري وسوسيتي كاميروني دي بنك في ١٩٦٨/٨/١٩ بما في ذلك العمليات التي تكون في دور ، التنفيذ ، يسدد بواسطة الطرف المدين في صورة توريد بضائع خلال فترة ستة شهور .

٢ - خطوات الرقابة ضد الفقد والخسائر والتلفيات خلال عمليات التخزين والتوزيع .

٣ - حالات الفقد والخسارة والتلفيات إن وجدت خلال عمليات النقل أو في مراكز التخزين ومراكز التوزيع .

٤ - الخطوات التي اتخذت لضمان حسن استخدام السلع .

٥ - حالات سوء استخدام المتفعين للسلع إن وجدت .

(٨) ملاحظات للإرشاد في طريقة ملء تقارير النجاح الربع سنوية .

١ - تذكر الأرقام في التقرير بالوحدات المترية والوزن الصافي .

٢ - بالنسبة للأجزاء (ب ، ج ، د) توضع عبارة (لا) عند عدم حدوث

تغييرات في مدة التقرير الحالي عن مدة التقرير السابق . ويجب عند إعداد التقرير الحالي الاستعانة بالتقرير السابق وفي حالة عدم وجود تغيير في أحد البنود تذكر عبارة « لا تغيير عن التقرير السابق » .

ترجمة : عبد المنعم رزق .

مراجعة : طلعت العنبي - جلييلة البطوطي .

التاريخ : ١٩٦٧/١١/١ .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي بشأن امتداد المشروع رقم ١٧ لتوطين البدو بالساحل الشمالي الغربي والموقعة بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٦ بالقاهرة ؛

قرر :

مادة وحيدة - تشتر في الجريدة الرسمية الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي بشأن امتداد المشروع رقم ١٧ لتوطين البدو بالساحل الشمالي الغربي والموقعة بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٦ بالقاهرة ويعمل بها اعتبارا من ١٦ مارس سنة ١٩٦٧ تخريفا في ٦ شوال سنة ١٣٨٨ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

محمود رياض